العدد (2071) السنة الثامنة - الاربعاء (16) آذار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

بحضور نخب وخبراء وناشطين

مؤتمر المدى الاقتصادي: الضرورة تتجه إلى أداء حكومي يتناغم مع المطالب الشعبية في بعدها الخدمي والاقتصادي

فريق العمل / قيس عيدان - ليث محمد رضا - صابرين علي
عدسة: أدهم يوسف

أوصى مؤتمر المدى الاقتصادي الثاني بضرورة الاستمرار بالدعم الحكومي المباشر للبطاقة التموينية لارتباطه بالأمن الغذائي للفرد العراقي، وبالذات للشرائح الفقيرة من المجتمع، وتحسين كفاءة الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص وإصلاح الإدارة العامة وإعادة النظر في الرواتب والأجور للعاملين كافة وربطها بالإنتاج بما يضمن الحد الأدنى من العيش الكريم لشرائح المجتمع كافة

جانب من مؤتمر المدى الاقتصادي الثاني

ودعا المؤتمر الذي نظمته مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون والموسوم بـ(الإصلاحات الاقتصادية في ضوء المطالبات الشعبية) إلى ضرورة إقامة محطات كهربائية قرب الحقول للاستفادة من الغاز المنتج، وضرورة قيام الشركات الأجنبية بتغذية الشبكة الوطنية بدلاً من أن تأخذ منها.

واشتمل المؤتمر ثلاثة محاور ركز الأول على الطاقة، فيما عرض الثاني لضرورات تحقيق الأمن الغذائي.

وأكد الثالث على السبل الكفيلة بمحاربة حالات الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية.

وذكر رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الزميل عباس الغالبي خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر أن هذا المؤتمر يأتي منسجماً ومتناغماً مع المطالب الشعبية التي أفضت إليها التظاهرات الأخيرة التي شهدتها العاصمة بغداد والمحافظات كافة مبيناً أن المؤتمر خرج بتوصيات سترفع إلى مصادر القرار السياسي والاقتصادي مطالباً الجهات التنفيذية بأهمية التعامل معها كرافد مهم يساند التوجهات الحكومية الساعية لتحقيق المطالب الجماهيرية.

الجلسة الأولى: الطاقة

وابتدأت جلسة العمل الأولى للمؤتمر برئاسة الدكتور سعد الخفاجي إلى جانب مقررها الأكاديمي عودة يوسف سلمان.

وألقيت فيها ثلاثة بحوث عرض الأول نائب محافظ البنك المركزي الدكتور أحمد ابريهي إلى المزايا الاقتصادية في قطاع الطاقة وضرورة استثمار هذه المزايا في المشهد الاقتصادي كما تناول ابريهي جولات التراخيص كأخر التطورات باتجاه الارتقاء بمعدلات الإنتاج والتصدير للنفط، مبيناً معاناة القطاع الصناعي مرتين الأولى بسبب زيادة أسعار الوقود والثاني بسبب استخدام المولدات الأهلية مما رفع تكاليف الإنتاج.

ثم الخبير النفطي حمزة الجواهري الذي ركز على ضرورة استغلال الشركات للغاز بعد سنة من بدء الإنتاج مشيراً الى ان أسهل وأسرع وسيلة لاستغلال الغاز هو تحويله إلى طاقة كهربائية لكن ما يحصل أن الشركات تستهلك طاقة كهربائية تثقل كاهل الشبكة الوطنية.

ثم عرض الخبير في شؤون الطاقة الكهربائية محمود عبد الإله الزيدي لمشهد الأموال المهدورة بسبب نقص الطاقة الكهربائية لتوفير طاقة بديلة بعده طرح فكرته بشأن معالجة أزمة الطاقة.

الجلسة الثانية: الأمن الغذائي

وتمحورت الجلسة الثانية على الأمن الغذائي، وكانت برئاسة الدكتور هادي المالكي إلى جانب الدكتور يحيى ياسين مسعود كمقرر للجلسة، حيث تليت فيها خمسة أوراق عمل لباحثين تحدث في الورقة الأولى الدكتور أحمد جاسم محمد من جامعة البصرة عن البطاقة التموينية مشيراً إلى أنها ارتبطت بالعقوبات الاقتصادية إبان تسعينيات القرن الماضي مبيناً أنها تراجعت في الثماني سنوات الماضية من حيث النوعية والكمية وتوقيتات التوزيع، ثم ألقت الدكتورة سلام سميسم بحثها الذي تحدثت به عن البطاقة التموينية كطريقة للدعم الحكومي وإجراءاتها، مبينة أهمية البطاقة التموينية مع معدلات الفقر الموجودة. وجاء بعدها دور الدكتور جعفر الجنديل الذي تحدث عن الأضرار الاقتصادية جراء تأخر البطاقة التموينية الذي يسبب لجوء المواطنين الى الشراء من السوق، الامر الذي يحمل جذور الاسراف عند توفر هذه المواد مما يرتب خسائر اقتصادية.

الجلسة الثالثة: الفساد المالي والإداري

فيما كانت الجلسة الثالثة حول الفساد المالي والإداري برئاسة الدكتورة سلام سميسم، أشار فيها أولاً الدكتور نبيل جعفر عبد الرضا من جامعة البصرة إلى أن العراق يحتل المرتبة الثالثة في الفساد على الصعيد العالمي متناولاً تأصل الفساد في بنية الدولة العراقية منذ تأسيسها في ١٩٢١ ، وتلاه عرض الدكتور هادي المالكي من جامعة بغداد الذي أكد ضرورة العمل على الحد من حالات الفساد المالي والإداري المستشري في جسد الدولة من خلال تناوله لحيثيات مسودة قانون رواتب كبار موظفي الدولة، ثم تناول الدكتور يحيى ياسين مسعود امتيازات بعض المسؤولين كإحدى أشكال الفساد، بعد ذلك تحدث الباحث عودة يوسف سلمان الذي أكد على جدليتين الأولى للحكومة تتعلق بمعايير اختيار الوزراء وكبار الموظفين متسائلاً عن مدى موضوعية هذه المعايير مطالباً بمراعاة الكفاءة والخبرة حتى في إطار المحاصصة، أما في الرسالة الثانية فدعا إلى أن يتحول الالتزام بالنزاهة إلى نواميس مجتمعية لان القضاء على الفساد لا يأتي بالتشريعات والقوانين.

مناقشات مستفيضة

وبعد الانتهاء من أوراق العمل فتح باب النقاش للحاضرين، حيث شهدت مناقشات مستفيضة حول المحاور التي اشتملتها جلسات المؤتمر سعياً لبلورة وصياغة عدد من التوصيات التي تعالج كثيراً من المشكلات والعقبات التي تعتري سير العمل التنفيذي في الحكومة.

ومناقشتها من قبل الحضور وتمت قراءة التوصيات التي خرج بها المؤتمرون وفيما يلي كان نص تلك التوصيات:

و قال وزير العلوم والتكنولوجيا السابق الدكتور رائد فهمي: نحن نعاني من ضعف في الثقافة الاقتصادية فهكذا مؤتمرات لها أهمية تطوير هذه الثقافة، وهذا المؤتمر له أهمية مضافة لأنه يقترن بالمطالبات الشعبية فهو يساهم في مساعدة الرأي العام لأنه يساهم حتى في إعطاء الرأي العام تصوراً علمياً عن التظاهرات ولاشك أن هذا الجهد يحتاج إلى أن يتكامل ويتتابع وقد اثيرت قضايا كبيرة تحتاج إلى بحث من أكثر من جانب واعتقد أن هذه القضية ليست فقط أكاديمية فنية فهي قضايا تهم حياة الناس اليومية وشيء جيد المزج بين الأكاديمي التخصصي والمطالبات التي تتعلق بالحياة اليومية للناس.

وأضاف أن الثقافة الاقتصادية يجب أن تنزل من البرج العاجي وتصبح في متناول الناس والمدى لعبت دورا مهما في هذا الجانب.

وعن مدى فرصة التوصيات المهمة التي خرج بها المؤتمر في التطبيق قال فهمي: إن التوصيات تتجه عبر عدة فنوات منها قنوات توصل إلى صاحب القرار وتوجد إشكالات في التطبيق عبر هذه الآلية بحكم جملة عوامل لكن اليوم نحن نتحدث عن تضافر الضغط الشعبي مع جهد الخبراء.

وبين أن هناك صلة بين ما نقوم به والديمقراطية بمفهومها الواسع وليس الديمقراطية الانتخابية فأحد أهم أركان الديمقراطية هو المشاركة الشعبية ومستوياتها، وما نشهده في العراق هو شيء عظيم إذ نلاحظ ابتكار أساليب حديثة للمشاركة.

وبشأن الرأي الذي طرح بأن توصيات المؤتمر هي موجهة للجماهير أكثر من كونها موجهة للحكومة قال أحمد ابريهي: إن هذا الرأي ينبغي أن يفهم في إننا نرجو الحكومة التعامل مع توصياتنا بلغة مطلبية بأننا نأمل من الحكومة هذه المرة أن تتعامل مع توصياتنا.

من جانبه قال عضو المكتب السياسي في الحزب الشيوعي العراقي الدكتور حسان عاكف: خصوصية هذا المؤتمر التي تضح من خلال الشعار الرئيسي للمؤتمر لكونه يأتي بالتزامن مع ما يعيشه الشعب العراقي من ظروف جديدة ساعدت المطالبات الشعبية الجماهيرية في مدن ومحافظات اجتماعية مختلفة تطالب بإصلاحات اقتصادية حقيقية تنعكس على حياة المواطن برفع مستواه المعيشي والاقتصادي بتحسين واقع الخدمات ضمن آليات معينة.

وأضاف عاكف: أن ورقة الإصلاحات التي طرحها دولة رئيس الوزراء أمام مجلس النواب والورقة التي يتوقع أن تحظى باهتمام كبير من جانب كل المعنيين في الشأنين السياسي والاقتصادي العراقي.

وأكد عاكف ضرورة الاهتمام بهذه الورقة التي تعد استجابة للاحتجاجات والتظاهرات التي يعيشها العراق خلال الأسابيع الماضية مؤكداً أن على كل المعنيين في الشأن الوطني العراقي سواء أكانوا في السلطة التنفيذية و مجلس النواب أم أحزاباً وقوى سياسية ومنظمات مجتمع مدني وشخصيات ناشطة في الميادين المختلفة التوجه نحو صياغة برامج وخطط عملية ملموسة محددة وبها سقوف زمنية تكون على مستوى خطط اقتصادية.

وأشار عاكف إلى أن الفترة الماضية شهدت وضع العديد من الخطط وعقدت الكثير من المؤتمرات قدمت الكثير من الدراسات وهنالك مئات التوصيات والقرارات الصادرة عن المؤتمرات والمطلوب الآن يجب التجاوب مع المطالبات الشعبية لإشعار المواطن بأن الأطراف المختلفة مهتمة برأيه.

واكد عاكف ضرورة وضع خطط عملية جادة بسقوف زمنية محددة بحيث يشعر المواطن وبعد مرور فترة قصيرة أن هذه الأفكار خرجت من الحيز الأكاديمي إلى حيز التطبيق لتلبية احتياجات للتخفيف من همومهم.

من جانبها قالت الدكتورة سلام سميسم: الآن الإعلام يتابع الأحداث لكن لم نجد جهة تبحث عن حلول بهكذا صياغات وأتوقع أن الأصوات في هذا المؤتمر ستصل إلى صانع القرار عسى أن يؤخذ ببعض وجهات النظر التي من الممكن أن تكون بمصلحة الشعب العراقي من أجل توظيف معلومات هذه لخدمة الاقتصاد الوطني.

واضاف سميسم: لابد من وجود ربط بين المطالبات الشعبية وصناع القرار لإعلامهم بنبض الشارع وما يجري فيه.

وأشارت سميسم إلى أن أهم ما في هذا المؤتمر هو تناوله الملفات الحساسة التي هي الطاقة والأمن الغذائي والفساد المالي والإداري.

إلى ذلك قال الناشط ثامر الهيمص: المؤتمر الاقتصادي يتعلق مباشرة بالمطالبات الشعبية لأنها في الغالب ذو طابع اقتصادي كالبطالة والبطاقة التموينية ولهذا ينبغي أن تتواكب مؤتمرات اقتصادية بشكل مستمر للتواصل مع الجماهير فمن الضروري جداً مواكبة المطالب الاقتصادية للجماهير كالبطاقة التموينية التي تعد أهم المطالب وتخص أوسع شريحة في المجتمع بحسب إحصاءات الحكومة ذاتها وهي الشريحة التي تقع تحت خط الفقر ولذلك كان المؤتمر بتوقيت مناسب جداً.

وأضاف الهيمص نحن بصدد اتجاهين الأول هو اتجاه الخصخصة والرأسمالية التقليدية واتجاه آخر ينبغي فيه التدرج من القطاع العام إلى القطاع الخاص رغم أن الدستور يرتب إن القطاع الخاص هو قائد العملية الاقتصادية ولكن هذه المعامل والشركات الحكومية التي تؤوي الاف العاملين ينبغي أن تأخذ مصيرهم بنظر الاعتبار والخصخصة، و يجب أن تقوم بحل هذه الإشكالات من خلال التدرج الذي يتضمن تحديد سن التقاعد وفرض نظام اجتماعي في المؤسسات الاهلية او القطاع الخاص لكي لا يستمر الضغط على دوائر الدولة من اجل التوظيف.

وتابع الهيمص : بصدد البطاقة التموينية، واجب المؤتمر ان يقدم حلولا عملية، وهنالك اراء متعددة فرأي يقول بإلغائها وتوزيع أموال بدلا عنها ورأي يقول بحجبها عن الاغنياء وهذه حلول ضعيفة وغير جدية ويجب أن نضع آليات حقيقية لمعالجة البطاقة التموينية ونبقى نركز على الآليات في كل مؤتمر وندوة وطاولة لكي لا تكون الحكومة أمام شعارات فقط بل تكون أمام آليات أيضاً.

إلى ذلك قال رجل الأعمال هاشم ذنون الاطرقجي: إن المؤتمر جهد مهم في دعم وتتبع الإصلاحات الاقتصادية بالتفاعل مع المطالبات الشعبية رغم أن بعض الفعاليات والنقابات المهنية تطالب بإصلاحات اقتصادية ومنذ سنوات لكن لم يكن من إذن صاغية أو رغبة للنهوض بالاقتصاد الوطني.

وأضاف أن القطاع الخاص هو عماد الاقتصاد سيما القطاع الخاص صناعي وزراعي الذي إذا لم يتطور فأن البلد سيبقى ضعيفا ومريضا ويبقى سوقاً لبضائع دول الجوار والبضائع الاجنبية فيجب دعم القطاع الخاص الوطني.

وتابع : صدرت في العراق اربعة قوانين مهمة لم تفعل لغاية الان اولها قانون حماية المستثمر والثاني هو قانون حماية المنتج الوطني والثالث هو قانون منع الاحتكار وقانون التعرفة الكمركية الجديد وهذه القوانين الاربعة لم يلتفت اليها احد من المسؤولين منذ عام ٢٠١٠ ولغاية الان لم تفعل، وانما كانت هنالك جهود لأعداء الاقتصاد العراقي لتدمير الاقتصاد من خلال عدم تفعيل قانون التعرفة الكمركية وقانون حماية المنتج العراقي، ولا يرغبون بتفعيل هذه القوانين لكي يبقى العراق سوقاً للبضائع الأجنبية لكي تدخل إليه أردأ أنواع البضائع في العالم التي هي في الغالب تنطوي على تبييض أموال.

وقالت مديرة مركو المشرعات الدولية الخاص منى زلزلة: هذا المؤتمر الاقتصادي سيكون مجديا اكثر من المؤتمرات السابقة بعد الاحتجاجات الشعبية والتظاهرات فهذا التجمع ممكن أن يكون له اثر كبير سيما وان يشهد حضور شخصيات حكومية أو قريبة من صانع القرار على اقل تقدير.

وأضافت: توصيات المؤتمر هي جيدة جداً وممثلة لواقع الشارع العراقي وتمس الحاجات الفعلية للمواطن.

من جانبه قال الدكتور يحيى ياسين: الهدف الرئيسي لهذا المؤتمر هو التوعية بأهمية مكافحة الفساد المالي والإداري وضرورة إصدار تشريعات تتعلق بالفساد منها ما يتعلق بمجلس النواب، لافتاً إلى الدوافع التي تقف وراء سن قانون يتعلق بقليل رواتب ومخصصات كبار موظفي الدولة الذي من شأنه أن يشعر باقي الموظفين ذوي الدخل المحدود وفق مبدأ التساوي على اقل تقدير والذي يحجبهم عن اخذ الرشاوى لكي تتماشى مصاريفهم مع ذوي المخصصات العالية.

وأوضح أن التصور عن كشف ملفات الفساد ينبغي ألا يفهمه صناع القرار على انه ضدهم فهي لصالحهم ولتدعيم عملهم في حقيقة الأمر لان الكشف عن الفساد ومساعدة الحكومة للعمل الجاد باستمرار من اجل سير هذا البلد.

من جانبه قال الدكتور نبيل جعفر عبد الرضا: هذا المؤتمر ذو أهمية كبيرة سيما وانه يتفاعل مع الاحتياجات الشعبية التي أصبح العنصر الاقتصادي هو الأهم في المطالبات الشعبية واحد الدروس الاقتصادية المستقاة من هذه التظاهرات وما سبقها من ثورتي تونس ومصر هو فشل النموذج التنموي المعتمد على اقتصاد السوق أو النموذج التنموي المعتمد على وصفات صندوق النقد الدولي ولذلك آن أوان تعديل السياسة الاقتصادية بما يتضمن فك الارتباط مع هذا الصندوق سيء الصيت والتأكيد على المطالب الاقتصادية من اجل إيصال رسالة إلى صانع القرار السياسي بأن هذه المطالب حقيقية ومشروعة وعلى الحكومة و البرلمان أن يعملا على تلبية هذه المطالب لتحسين نوعية الخدمات او في محاربة الفساد المالي والإداري المستشري في أجهزة الدولة أو لرفع مستوى معيشة المواطنين وتقليص الفجوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء.

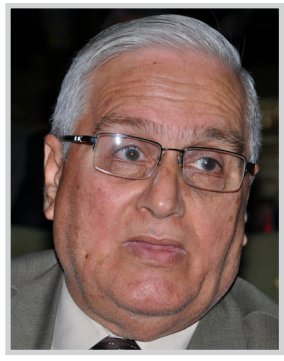

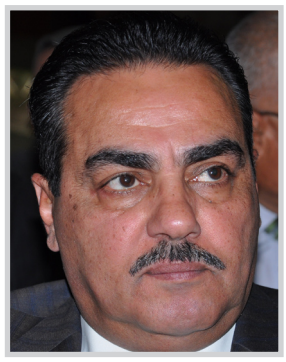

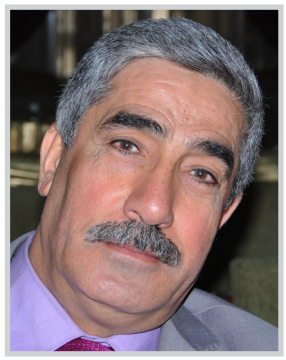
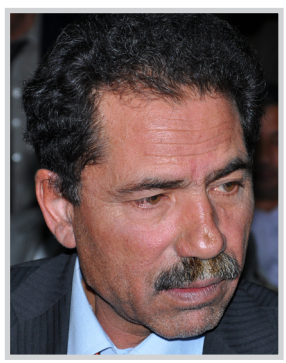

توصيات المؤتمر

الطاقة

١. ضرورة إقامة محطات كهربائية قرب الحقول للاستفادة من الغاز المنتج وعلى الشركات الأجنبية أن تقوم بتغذية الشبكة الوطنية بدلاً من أن تأخذ منها.

٢. إن شراء الغاز من شركة شل ضمن شركة غاز الجنوب يكون وفق الأسعار العالمية، وهذا يرفع من كلفة الاستثمار في انتاج الطاقة الكهربائية والصناعات البتروكيمياوية لذا ينبغي إعادة النظر به.

٣. ضرورة إنشاء شبكات ضخمة لخطوط نقل الغاز الطبيعي لجميع المدن العراقية لتحقيق مبدأ التوزيع العادل للثروة وإنتاج طاقة رخيصة وإنشاء صناعات تحويلية تعتمد على الصناعات البتروكيمياوية وهو ما يوفر فرص عمل عديدة للعاطلين.

٤. إن جزءاً كبيراً من حل مشكلة الكهرباء يأتي من خلال تطوير شبكة نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية في العراق وتعزيز مساهمة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في إنتاج وتوليد الطاقة الكهربائية.

الأمن الغذائي

١. ضرورة الاستمرار بالدعم الحكومي المباشر للبطاقة التموينية لارتباطه بالأمن الغذائي للفرد العراقي وبالذات للشرائح الفقيرة من المجتمع.

٢. من المهم تفعيل البطاقة التموينية وحمايتها من الفساد المالي والإداري من خلال تفعيل نظم الرقابة الآتية:

أ. الرقابة الحكومية.

ب. الرقابة الشعبية ومن ضمنها منظمات المجتمع المدني.

ج. تفعيل دور الإعلام بكل مفاصله لخدمة شفافية هذه العملية ومصداقيتها.

الفساد المالي والإداري

١. تحسين كفاءة الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص وإصلاح الإدارة العامة وإعادة النظر في الرواتب والأجور للعاملين كافة وربطها بالإنتاج بما يضمن الحد الأدنى من العيش الكريم لشرائح المجتمع كافة.

٢. ضرورة التحقق من ممارسات الفساد السابقة والحالية التي ألحقت أضراراً بالمصلحة العامة ومصادرة الأموال والممتلكات الناتجة عن الفساد.

٣. تشريع القوانين اللازمة لمكافحة الفساد مع تطوير الضوابط الحاكمة لمجالات العمل الحكومي الأكثر عرضة للفساد مع تطوير الضوابط الحاكمة لمجالات العمل الحكومي الأكثر عرضة للفساد مثل المشتريات والتعاقدات الحكومية والضرائب والكمارك وضوابط خصخصة المرافق العامة والتراخيص لإنشاء المشاريع وتعديل الفقرة الخاصة بمنع إحالة الموظف المتهم بالفساد إلا بعد موفقة الوزير.

٤. وضع إجراءات مناسبة لاختيار الأفراد وتدريبهم لتولي المناصب مع تطبيق مبادئ الشفافية والمعايير الموضوعية مثل الجدارة والإنصاف بين الموظفين.
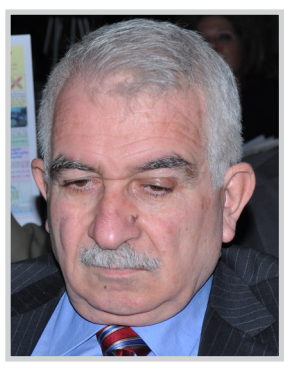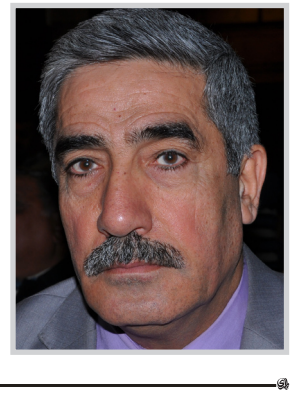
٥. إعادة النظر برواتب المتقاعدين باعتبارهم أعضاءً أساسيين في الفساد.